مدير تقانة خدمة المواطن لـ«الوطن»: التسجيل على المنصة يكون وفق عدد الجوازات التي تحدده وزارة الداخلية يومياً

«الداخلية» تحدد رسم الجواز الفوري بـ٥٠٠ ألف ليرة

يومياً يتم التسجيل على ما يقارب ألفي جواز سفر على المنصة

| محمد منار حميجو

أعلنت وزارة الداخلية استبقاء بدل خدمة ورسم بمبلغ قدره ٥٠٠ ألف ليرة سورية لقاء الحصول على جواز السفر الفوري، وذلك حرصاً على تلبية رغبة المواطنين الذين هم بأمس الحاجة الضرورية للحصول الفوري على جواز السفر.

وأشارت الوزارة في تعميم جديد صادر عنها إلى أن العمل بهذا التعميم يبدأ اعتباراً من اليوم، مبينة أن جواز السفر الفوري يسلم لصاحب العلاقة بنفس اليوم من إدارة الهجرة والجوازات وفروعها بالمحافظات.

من جهته أكد مدير تقانة خدمة المواطن في وزارة الاتصالات والتقانة سامر اليماني أن الإجراءات على المنصة هي ذاتها والذي تغير هو فقط رسم جواز السفر الفوري وفق التعميم التي أصدرته وزارة الداخلية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح اليماني أنه لا صعوبات في التسجيل على المنصة وإنما ما يحدث أن التسجيل على المنصة يكون وفق عدد الجوازات المسموح التسجيل عليها والتي تحددها وزارة الداخلية، ضارباً مثلاً أنه في حال سمحت وزارة الداخلية في التسجيل على ٥٠٠ جواز يومياً فإن التسجيل على المنصة يكون وفق هذا العداد وبالتالي فإننا مرهونون بعدد معين يومياً لا يمكن تجاوزه وهو محدد من وزارة الداخلية.

وأشار إلى أنه بمجرد فتح المنصة فإن التسجيل على عدد الجوازات المسموح ينتهي خلال فترة قصيرة جداً باعتبار أن هناك الكثير من المواطنين ينتظرون التسجيل على المنصة منذ أن تفتح، كاشفاً أنه يومياً يتم التسجيل على ما يقارب ألفي جواز سفر على المنصة.

مكاتب مخالفة تستغل المواطنين بالتسجيل على المنصة

وكشف اليماني عن وجود مكاتب مخالفة تستغل المواطنين وتدخل على المنصة للتسجيل لهم وبأرقام كبيرة من الممكن أن تصل إلى أكثر من ثمن الجواز، لافتاً إلى أن تم رفع قوائم إلى وزارة الداخلية يومياً تتضمن عناوين الحسابات (IP) التي يدخلون من خلالها للحجز لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، إضافة إلى أنه يتم حجبهم عن المنصة بشكل آلي، مشيراً إلى عناوين الحسابات التي يدخلون من خلالها تقدر بالمئات.

وبين اليماني إلى أن هناك برامج مخصصة يتم من خلالها كشف مثل هذه المكاتب، لافتاً إلى أن هذه المكاتب تضر بمصداقية المنصة وبالمواطن ولذلك يتم العمل مباشرة على رفع قوائم بعناوين الحسابات التي تدخل فيها على المنصة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقها.

وحذر اليماني المواطنين من التعامل مع هذه المكاتب باعتبار أنها تستغل المواطنين وخصوصاً أن هناك العديد من المواطنين ليس لديهم ثقافة إلكترونية وهذه المكاتب تستغل ذلك.

وأشار اليماني إلى أنه يومياً هناك محاولات لاختراق المنصة أو إغراقها، مؤكداً أنه يتم توقيف هذه المحاولات، مبيناً أن المنصة حالياً لا تواجه أي مشكلة فنية وأنه يتم تطوير المنصة بشكل دوري لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

الحكومة تحاور مغتربي طرطوس

تسهيلات خاصة ومقترحات لكل المشكلات

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

عقد لقاء على مدى عدة ساعات مع عدد من المغتربين السوريين الذين يستثمرون في محافظة طرطوس بمشاريع سياحية وغيرها بحضور وزيرة الدولة لشؤون التنمية ديالا بركات، ومحافظ طرطوس عبد الحليم عوض خليل وفعاليات رسمية وسياحية واقتصادية وزراعية مختلفة.

المحافظ أوضح أن هذا اللقاء يأتي ضمن خطة الحكومة وبإشراف وزارة الدولة لشؤون التنمية بهدف التواصل مع المغتربين الموجودين على ساحة المحافظة ومحاورتهم بكل ما يخصهم وتبادل الآراء والأفكار بينهم وبين كل المعنيين ومعالجة العقبات التي تقف في طريق تنفيذ مشاريعهم.

فيما أشارت الوزيرة إلى أنه تم إطلاق فكرة هذه الملتقيات بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية وبمتابعة من رئيس مجلس الوزراء، مؤكدة أن الوطن يفخر بكل ما يقوم به المغتربون لصالحه ولصالح الشعب، مطالبة بأن تطرح القضايا في هذا اللقاء بكل شفافية بهدف معالجة ما يمكن معالجته ومتابعة بقية الأمور مع الجهات ذات العلاقة وصولاً لمعالجتها.

بعد ذلك قدم محامي عام طرطوس القاضي هيثم حرفوش شرحاً كاملاً عن القوانين التي تخص المغتربين وتشجعهم على العودة ومنها مراسيم العفو وبالأخص قانون العفو العام الأخير وكل ما ترتب عليه، ثم شرح رئيس فرع الهجرة والجوازات بطرطوس العقيد مازن مندور الإجراءات والتسهيلات التي يتم تقديمها على الحدود لصالح المغتربين وكيفية السماح لمن لديه تخلف عن الخدمة بزيارة البلد لمدة ثلاثة أشهر في العام.

تلاه حديث مدير فرع المصرف المركزي يوسف إبراهيم عن الخطوات التي قامت بها الحكومة لضبط سعر الصرف وتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير وكيفية التحويلات المالية وموضوع إدخال ٥٠٠ ألف دولار مع المغترب بعد أن كانت مئة ألف فقط.

ثم شرح مدير هيئة الاستثمار بالمحافظة هيثم مصطفى كل ما يتعلق بقانون الاستثمار الجديد والمحفزات التي ينص عليها واستعرض المشاريع الجاهزة للاستثمار في المحافظة، داعياً المغتربين لدراستها والتعاقد عليه.

بعد ذلك فتح المجال للمغتربين الحاضرين لطرح ما لديهم من موضوعات وقضايا ومقترحات حيث طرح عدنان بلال قضية مشروعه السياحي الذي يقيمه في بيت الجبل وباتت نسبة تنفيذه ٥٥ بالمئة لكن توقف بسبب عدم منحه قرضاً بمئة مليون ليرة قبل بدء الأحداث عام ٢٠١١ وأكد أن تحريك واستكمال المشروع يتطلبان تمويلاً أو عرضاً في سوق الاستثمار السياحي بداية الشهر القادم.

الدكتور عبد الهادي مغترب في ألمانيا منذ ١٩٨٩ أوضح أنه بصدد إقامة منشأة صناعية تحويلية، داعياً إلى التطبيق الصحيح لقرار المستوردات ١٠٧٠ لعام ٢٠٢١ بعيداً عن الاجتهادات التي فرغت القرار من مضمونه.

أما المهندس مجد حسن وكيل الدكتور المغترب مازن داؤد فتحدث عن مشكلة مشروع الطاقة المتجددة الذي ينفذه مع شركة الكهرباء، مطالباً بتحويل المزيد من الصالحيات للسلطات المحلية للمساعدة في معالجة الكثير من المشكلات.

رجل الأعمال كمال كحلا المغترب في أستراليا شرح واقع الجالية السورية في أستراليا وطالب بفتح قنصلية سورية في ماربلبورن وتسهيل تسجيل أولاد السوريين الذين ولدوا هناك عبر البريد الإلكتروني والتشجيع على زيارة الوطن وتحسين الخدمات في صافيتا.

أحد المغتربين في ألمانيا تحدث عن الأعداد الضخمة من السوريين هناك.

المغترب الدكتور إلياس خضري في ألمانيا طالب بالاهتمام بواقع الشباب السوري المهاجر بسبب الأزمة عبر دراسات معمقة للمشكلة، فيما اقترح المغترب وجدي الصايغ تشكيل لجنة لدى كل مؤسسة للتواصل مع المغتربين وحل مشكلاتهم.

كما شدد المغترب المستثمر خليل عيدي تفاصيل مشروعه السياحي الضخم الذي باشر به في بيت الجبل بطرطوس، مؤكداً أنه يوفر ١٥٠٠ فرصة عمل وتمنى تقديم التسهيلات التي من شأنها تسريع العمل فيه.

وبعد أن أجاب المديرون المعنيون على ما يخصهم وتحدث بعض أعضاء مجلس الشعب والمحافظ والوزيرة تم تشكيل لجنة لتلخيص التوصيات والمقترحات التي خلص إليها اللقاء لرفعها إلى الحكومة عبر وزارة الدولة لشؤون التنمية.

شهر المونة... والمكدوس على رأس القائمة

كغ المكدوس الجاهز ١٩ ألف ليرة

| حماة- محمد أحمد خبازي

«يا ريت مافي شتوية ولا مونة ولا مدارس»! بهذه الكلمات البسيطة والعميقة بمعانيها، عبرت «سلمى» وهي موظفة وزوجة شهيد وأم لطفلين عن الواقع الراهن لمعظم الأسر السورية التي تفكر بتحضير مؤونة الشتاء، وبشكل خاص المكدوس.

وبينت سلمى لـ« الوطن» أنها منذ سنوات طويلة تخلت عن تموين الجبنة وصارت تشتري بالكيلو أو نصفه إذا ما تيسر لها ذلك. أما المكدوس فكانت تمون منه نحو ٤ – ٦ كيلو، ولكنها في العام الماضي اختصرت الكمية للنصف لأن تكلفة الكيلو كانت نحو ١٢ ألف ليرة، وفي هذا العام ستمون كيلو أو اثنين فقط بعد ما أجرت حساباتها، وتبيّن لها أن تكلفة الكيلو نحو ٢٠ ألف ليرة فقط لا غير!.

وأيدتها بذلك «صباح» وهي معلمة وأم لثلاثة أولاد، وقالت: كلفة المكدوس في هذا العام كبيرة، فكيلو الباذنجان حالياً بـ١٢٠٠ ليرة، وكيلو المكدوس يحتاج ٤ كيلو باذنجان، وأوقية فليفلة حمراء بايسة وسعرها حالياً ٥٠٠٠ ليرة ومثلها جوز وسعرها ٨٠٠٠ ليرة، أو لوز مكسر وسعرها ٦٠٠٠ ليرة، وربع كيلو زيت أصلي وسعره ٤٠٠٠ ليرة عدا الثوم والغاز لسلق الباذنجان، وهو ما يعني ٢٢٠٠٠ ليرة. أما إذا استعاضت عن اللوز أو الجوز بالفستق، وعن زيت الزيتون بزيت القلي، فيكلف الكيلو نحو ١٨٠٠٠ ليرة، وليس بمقدورنا تموين أكثر من ذلك.

وبيّنت أم محمود وهي متقاعدة وأم لخمسة أولاد وزوجها متقاعد أيضاً، أن شراء المكدوس للمؤونة جاهزاً أوفر من تصنيعه بالمنزل. وأوضحت أنها اشترت منذ أيام قليلة ٣ كيلو من محل بجعادة بسعر ١٨٠٠٠ ألف ليرة للكيلو وأنها بذلك ارتاحت من عذاب تصنيعه وتحضيره بالمنزل. ولفتت إلى أن السعر أعلى من العام الماضي بنحو ٤٠٠٠ ليرة.

ومن جانبه بيّن صاحب محل يبيع مواد المؤونة جاهزة، أن الطلب على ما يبيعه مقبول في هذا العام، ولكن في العام الماضي كان أحسن!. وعزا ذلك إلى ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين.

وأوضح أنه يبيع كيلو المكدوس بـ١٩٠٠٠ ليرة، وهو مصنّع من الباذنجان الأبيض وزيت الأونا واللوز والفليفلة الحادة الوسط.

ولفت إلى أن أسعار هذا العام مرتفعة عن العام الماضي بنحو ٥٠٠٠ ليرة بالكيلو، بسبب ارتفاع التكلفة. وذكر أن الناس يشتري اليوم بالكيلو فقط، بينما كانوا قبلاً يشترون بالعشرة أو الخمسة.

وأضاف: الغلاء الفاحش خلال السنوات الأربع الأخيرة، غيّر الكثير من عادات وتقاليد استهلاك الأسر الحموية، التي كانت تمون الجبنة بالصفائح، والزيتون والعطون بالأرطال والمكدوس بالشناتي «شناتي الباذنجان والفليفلة الحمراء».

وبيّن عدد من الباعة لـ«الوطن» أن سعر كيلو الباذنجان بالجملة ٩٥٠ ليرة والجوز بين ٤٠–٦٠ ألف ليرة، والفليفلة الحمراء اليابسة ٢٠–٢٥ ألف ليرة، واللوز المكسر بين ١٥–٣٥ ألف ليرة، وكيلو زيت الزيتون بين ١٦–١٨ ألف ليرة فيما يبلغ سعر ليتر زيت الأونا بين ١١–١٣ ألف ليرة.

معظم السياح في تدمر من الأوروبيين

مدير الآثار بحمص لـ«الوطن»: استرداد ما يزيد على ٦٠ قطعة أثرية تمت سرقتها بالتنقيب العشوائي

| حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير مديرية الآثار والمتاحف بحمص حسام حاميش لـ«الوطن» أن مدينة تدمر الأثرية بدأت تشهد تعافياً كبيراً وملحوظاً وأن الحركة السياحية حالياً في المدينة كبيرة جداً وبازدياد واضح يوماً بعد يوم.

وبين أن عدد السياح كبير ومن مختلف الجنسيات الأجنبية والعربية والمحلية وأن ٨٠ بالمئة من نسبة السواح هم من الجنسيات الأجنبية ولاسيما الأوروبية على وجه الخصوص، مشيراً إلى أن عدد السياح الذين زاروا المدينة خلال الشهر الماضي تجاوز ٤٥٠ سائحاً وبشكل وسطي يتراوح عدد الزوار ما بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ سائحاً شهرياً على الأقل، وما يعادل أكثر من ٢٠٠٠ سائح منذ بداية العام وحتى تاريخه، مؤكداً أن الحركة ستزداد بشكل أكثر بكثير مع تقديم الخدمات الضرورية في المدينة.

وأشار حاميش إلى البدء بمنح التراخيص المؤقتة لبعض المستثمرين في المنطقة الأثرية، مضيفاً: بدأنا نشهد عودة للمستثمرين وتم مؤخراً منح ترخيص لأحد المستثمرين لنصب الخيم البدوية باعتبارها استثمارية وخدمية بحيث تخدم السياح والزوار.

ولفت مدير الآثار والمتاحف أن آثار تدمر تعرضت خلال وجود تنظيم داعش الإرهابي في المدينة خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ للكثير من الدمار والتخريب الكبيرين والذين لحقا بالمباني والقطع الأثرية، موضحاً أن معبد بل دمر بنسبة حوالي ٩٠ بالمئة والمسرح الروماني دمر بنسبة ٣٠ بالمئة من المنصة الرئيسية وقوس النصر بنحو ٩٠ بالمئة ومعبد بعل شمين بنسبة ٨٠ بالمئة مدمر وتيترافيل نسبة التدمير فيه ١٠٠ بالمئة، بالإضافة إلى تخريب وتكسير بعض القطع الأثرية المحفوظة والمسجلة على قائمة التراث العالمي التي كانت موجودة ضمن المتحف.

وبين حاميش أن المديرية تمكنت بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأمنية في مدينة تدمر من ترحيل القسم الأكبر من القطع الأثرية ليلة دخول تنظيم داعش، مؤكداً أنه تم ترحيل ٩٠ بالمئة من محتويات المتحف وتقدر عدد القطع الإجمالية التي تم ترحيلها والمحافظة عليها بنحو ٩ آلاف قطعة أثرية، إلا أن القطع ذات الأوزان الكبيرة وعلى رأسها أسد اللات وبعض التماثيل الكبيرة لم تستطع المديرية ترحيلها وإنقاذها لضيق الوقت ولكونها تحتاج إلى آليات ومعدات كبيرة وخاصة أن هذه القطع تعرضت للتدمير والتشويه وخاصة في منطقتي اليدين والوجه.

وأوضح أنه وبعد تحرير مدينة تدمر قامت المديرية بالتنسيق مع اليونسكو والمنظمات والجانب الروسي بإعادة تقييم جميع الأضرار وأنه يوجد حالياً خطة تنموية لمدينة تدمر، وباعتبار أن أساس مدينة تدمر هو نبع أفقا الذي يغذي الواحة التي هي جزء لا يتجزأ من المدينة الأثرية ولكون الماء أساس كل حياة وحضارة كانت نقطة الانطلاق بأعمال الترميم من النبع والتي تمت بالتعاون مع منظمة الفيلق الاستكشافي الروسي بتمويل ودراسة وإشراف مشترك.

وأكد حاميش الانتهاء من إعادة ترميم هذا النبع وفتح مجرى النهر وإعادة المياه إليه بعد انقطاع لمدة نحو ٢٠ عاماً تقريباً وحالياً الواحة الزراعية الواقعة ضمن المنطقة الأثرية تتم تغذيتها بالمياه، لافتاً إلى أن أعمال الترميم والتأهيل شملت الكهف الأثري ومجرى النهر، بالإضافة لإزالة جميع التجاوزات الحديثة على الكهف الأثري وإعادة بناء جدار الكهف الرئيسي والواقع فوق الكهف مباشرة بالأحجار المقصية التي تشبه الأحجار القديمة، وإعادة بناء الجدار الاستنادي في المنسوب الأعلى للكهف بالأحجار القديمة المقصية ذاتها، إضافة إلى تأهيل محيط النبع بما يتناسب مع أهمية الموقع الأثري.

ولفت إلى أنه تم البدء بالتعاون بين المديرية العامة ومنظمة العلوم والثقافة الروسية بمشروع إعادة ترميم قوس النصر وتم الانتهاء من المرحلة الأولى التي تتضمن فرز الركام وبيان إمكانية عدد القطع الحجرية المزخرفة وغير المزخرفة التي يمكن إعادتها بالترميم وحالياً بعد أن تم ذلك وترحيل الركام المكسر ودراسة الأحجار المتبقية وفرزها بحسب وزنها ونوعها وتبيان الأحجار وعددها التي يمكن إعادتها بالترميم، تم البدء بالمرحلة الثانية والتي تتضمن وضع آلية ودراسة إعادة ترميم القوس ما بين المديرية العامة والجانب الروسي ومنظمة اليونسكو لكون مدينة تدمر مسجلة على لائحة التراث العالمي، مبيناً أن المديرية تعمل حالياً على وضع خطة تنموية لمدينة تدمر بحيث تتمكن من إعادة ترميم عدد من المشاريع خلال العام القادم بحسب الإمكانيات المتاحة.

> إعادة ترميم نبع أفقا الأثري وإعادة المياه إليه بعد انقطاع لمدة ٢٠ عاماً تقريباً

وبين حاميش أن مدينة تدمر الأثرية تعرضت للعبث والتنقيب والحفر غير النظامي واستخراج بعض القطع من عناصر داعش والعصابات المسلحة، كاشفاً عن استرداد ما يزيد على ٦٠ قطعة أثرية عن طريق الجهات الأمنية في مدينة تدمر، بالإضافة إلى تمكن المديرية العامة من استرداد العديد من القطع عن طريق الأنتربول الدولي، منوهاً بأن جميع القطع التي تم استردادها هي قطع مستخرجة حديثاً وأن عمليات السرقات التي تعرضت لها تدمر حدثت من خلال عمليات التنقيب العشوائي غير النظامية، بحيث تم في مرحلة من المراحل العثور على أكثر من ٦ مدافن تمت معالجتها وإعادة تغطيتها وردمها أصولاً وقد كانت هذه المدافن غير منقبة ومعمول بها من المديرية في السابق وإنما تم تنفيذها عشوائياً من تجار الآثار خلال فترة وجود تنظيم داعش الإرهابي.

جمعية لإنقاذ الحيوانات تهدد: سنفلت ٣ آلاف كلب و٥٠٠ قطة في الشوارع!!

وزارة الزراعة استجابت لشكاوى السكان وقررت تخصيص الجمعية بعقار جديد

الوطن

تلقت «الوطن» العديد من الشكاوى من السكان في المناطق المجاورة لمقر الجمعية السورية لإنقاذ الحيوانات الشاردة والحاصلة على ترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل منذ ٢٠٢١/٢/١٧.

وتتمحور الشكاوى حول وجود مقر لهذه الجمعية بالقرب من التجمعات السكنية والمزارع في منطقة شبعا ومدرسة وفندق إيبلا، إضافة إلى قربها من مدينة المعارض وما ينتج من روائح كريهة ونباح مستمر وغيرها من المشكلات نتيجة تواجد عدد كبير من الحيوانات ضمن مساحة محدودة.

وكانت وزارة الزراعة قد خصصت الجمعية بناء على طلبها بعقار لإيواء الحيوانات وتم وضع الكلاب والقطط الشاردة فيه.

وبعد فترة بدأت ترد الشكاوى من الجوار ثم من مجلس البلدية ومسؤولي الصحة وبدأت المراسلات بين مختلف الجهات لوضع حد للروائح الصادرة وأصوات الكلاب مدعومة بكتب الشكاوى من مجلس البلدية ومن مدير الأمراض السارية والمزمنة في وزارة الصحة ومن مجلس مدينة شبعا وأكدوا جميعهم أنه لابد من إيجاد حل، وتخصيص هذه الجمعية بأرض بديلة تكون بعيدة عن التجمعات السكنية.

وزارة الصحة أكدت في كتابها ضرورة التوجيه لضبط آلية عمل هذه المنشأة.

ويدورها وزارة الإدارة المحلية استجابت لشكاوى الجوار وطالبت وزارة الزراعة معالجة الموضوع بالسرعة الممكنة باعتبارها الجهة التي خصصت المكان وما كان من وزارة الزراعة إلا المبادرة فوراً والاستجابة إلى معالجة الموضوع وإعلام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتوجيه الجمعية بالتوجه إلى مديرية الزراعة لتخصيصهم بقطعة أرض بديلة وذلك نتيجة استياء الجهات الأهلية والحكومية من مكان وجود هذه الجمعية، علماً أن وزارة الزراعة هي صلة الوصل باعتبار أن الأرض أملاك دولة تديرها بالقانون وزارة الزراعة.

وأكدت مصادر في وزارة الزراعة لـ«الوطن» أن الوزارة كانت اشترطت على الجمعية عند تخصيصها مساحة الأرض في «شبعا» بعدم إقامة منشآت ثابتة عليها، بل منشآت قابلة للفك والتركيب حتى لا يتم الادعاء بوجود تكاليف تم إنفاقها على الأرض المخصصة وهو شرط أساسي بحيث تكون الجمعية قادرة على نقل مقرها من مكان إلى مكان آخر.

والغريب كان رد فعل الجمعية السورية لإنقاذ الحيوانات الشاردة حيث أصدرت بياناً على مواقع التواصل الاجتماعي قالت فيه إنها ستقوم يوم الأحد ٤ أيلول بإفلات ٣٠٠٠ كلب و٥٠٠ قطة في شوارع دمشق وستبدأ بروتوكول «القتل الرحيم» لكل الحيوانات المريضة والمصابة والمعوقة.

وأضافت في بيانها إنها لا تمتلك السيولة المالية للانتقال إلى مقر آخر سواءً بشكل فوري أو غير فوري، ولا تملك ثمن شراء أرض خالية لبنائها من جديد. علماً أن وزارة الزراعة أكدت أنها سوف تخصص الجمعية بعقار جديد بعيداً عن التجمعات السكانية.